

التعليم العالي في الجماهيرية ودوره في تنمية الموارد البشرية

الواقع والمستقبل

رمزي أحمد مصطفى عبد الحي*

ملخص البحث

ما الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم العالي في الجماهيرية في تنمية الموارد البشرية؟ ويتفرع من السؤال عدة تساؤلات فرعية هي:

- أ - ما وظائف التعليم العالي وأهميتها في التنمية؟
- ب - ما دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية؟
- ج - ما واقع التعليم العالي في الجماهيرية؟
- د - ما مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية؟

وجاء البحث محققاً عدة أهداف أهمها:

1. الوقوف على وظائف التعليم العالي وأهميتها في التنمية.
2. الوقوف على دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية.
3. التعرف واقع التعليم العالي في الجماهيرية.
4. التعرف على مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية.

وقد انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الأفكار وتحليلها واستخلاص الأحكام للوصول إلى النتائج وذلك من خلال مجموعة من المحاور سار بها البحث وهي:

المحور الأول: وظائف التعليم العالي وأهميتها في التنمية.

المحور الثاني: التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية.

المحور الثالث: واقع التعليم العالي في الجماهيرية

المحور الرابع: مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية.

يلعب التعليم العالي دوراً مهماً في حياة الشعوب، وفي تحديد مقدراتها ومصيرها، واستطاعت بعض الدول أن تحقق نموها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعليمها العالي، باعتباره أداة فعالة للتحويل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومدخلاً طبيعياً لأية تنمية قومية، فالإنسان سوف يظل هدف التنمية ووسيلتها.

وظيفة التعليم العالي تنعكس بصورة رئيسة في التنمية وتطور الموارد البشرية وإيجاد المهارات والتخصصات الضرورية لعملية التنمية، فاكتشاف الامكانيات أو الموارد الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطور التكنولوجيا ونتاج البضائع والسلع والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى موارد بشرية، والمجتمع الذي لا يكون قادراً على تنمية وتطوير موارده البشرية لا يمكن أن يكون قادراً على بناء أي شئ.

والمنتجع لتطور التعليم في معظم المجتمعات يجد أن أي مجتمع من هذه المجتمعات يحرص على تأسيس جامعاته ومعاهده العالية، وذلك كما فعل المجتمع الليبي ليستكمل بذلك نظامه التعليمي وهيبته العلمية والوطنية والقومية والدولية معتبراً ذلك ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وناظرراً إلى ما يصرف على ذلك التأسيس على أنه نوع من الاستثمار الذي له عائدته المحقق في مجال التنمية البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمثل الإنسان محور العملية التنموية من خلال تعليمه وتدريبه وتأهيله بحيث يكون مؤهلاً للعمل الذي يتناسب وقدراته، ومنفذاً لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهنا يمكن صياغة المشكلة في:

مقدمة البحث ومشكلته

كما يعد التعليم العالي ثمرة من ثمرات تطور المجتمع، وسبباً من أسباب تقدمه، لأنه هو الذي يوفر القوة البشرية ذات المستوي العالي من الإعداد والتأهيل، بحيث تكون قادرة علي تطوير وتحديث المجتمع، ومن ثم صار التعليم العالي في كل المجتمعات أكثر أهمية بسبب تعقد الحياة الإنسانية المعاصرة والدور الذي يقوم به في خدمة التطور القومي.

يمثل التعليم العالي في أي مجتمع من المجتمعات قمة السلم التعليمي، الأمر الذي أدى إلي تبوأ هذا النوع من التعليم مكانة مرموقة بين مراحل التعليم في هذه المجتمعات، وفي الوقت نفسه ألقى علي هذا التعليم مسؤوليات كبيرة ووظائف عديدة، جعلته يحتل مركز الريادة وموقع الصدارة بين مؤسسات المجتمع التي تلعب دوراً حيويّاً في تحقيق التقدم والرقي للمجتمعات البشرية.

*قسم التربية وعلم النفس - كلية الآداب - جامعة سبها.

أهدافها المنشودة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

" ونظراً لأن التعليم الجامعي والعالي يعدان اللبنة المكتملة والضرورية في بناء أي نظام تعليمي ، فإن المتتبع لتطور النظم التعليمية في مختلف المجتمعات يجد أن أي مجتمع من هذه المجتمعات يحرص أول ما يحرص علي تأسيس جامعاته ومعاهده العالية ، وذلك كما فعل المجتمع العربي الليبي ليستكمل بذلك نظامه التعليمي وهيبته العلمية والوطنية والقومية والدولية ، معتبراً ذلك ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، وناظراً إلي ما يصرف علي ذلك التأسيس علي أنه نوع من الاستثمار البشري الذي له عائده المحقق في مجال التنمية البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية " (4) . وإذا كان الإنسان هو المحور الأساسي للتنمية البشرية ، وحتى تأتي هذه الطاقة البشرية ثمارها فلا بد من تعهدها بالرعاية والعناية عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل وهذا يوضح دور التعليم العالي في إعداد الإنسان وتأهيله لسوق العمل- كما ونوعاً - وخاصة عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهنا يمكن أن نتساءل .

س- ما الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم العالي في الجماهيرية في تنمية الموارد البشرية ؟
ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية هي :

- 1- ما وظائف التعليم العالي وأهميتها في التنمية ؟
- 2- ما دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية ؟
- 3- ما واقع التعليم العالي في الجماهيرية ؟
- 4- ما مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي :-

- 1- الوقوف علي وظائف التعليم العالي وأهميتها في التنمية .
 - 2- الوقوف علي دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية .
 - 3- التعرف علي واقع التعليم العالي في الجماهيرية .
 - 4- التعرف علي مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية .
- منهج البحث وخطته :

ينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الأفكار وتحليلها واستخلاص الأحكام للوصول إلي النتائج وذلك من خلال الخطوات التالية :

المحول الأول : وظائف التعليم العالي وأهميتها في التنمية .

المحور الثاني : التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية .

المحور الثالث : واقع التعليم العالي في الجماهيرية .

وقد جري العرف علي أن للتعليم العالي وظيفتين تقليديتين هما التدريس والبحث العلمي، ولكن بمرور الزمن وتعقد الحياة اتسعت مسؤوليات الجامعة وتعددت نشاطاتها حتى أصبحت علاقتها ببيئتها متشابكة معقدة، وأصبحت الأموال المعقودة عليها كثيرة ومتنوعة، وبالتالي لم تعد هاتان الوظيفتان علي ما أصابهما من تطور كافيتين لعمل الجامعة، بل أصبحت مسؤولة عن وظيفة ثالثة جديدة وهي خدمة المجتمع. (1)

وقد أكدت الدراسات والأبحاث أنه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته ، وأن التعليم العالي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر علي إحداث التنمية الشاملة كما تشير الدراسات والبحوث في التعليم العالي في كثير من دول العالم إلي أنه عملية تفاعل مستمر بين الفرد المتعلم وبيئته المادية والاجتماعية ، وأن التعليم العالي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة السكان وحاجاتهم وأمالهم ، وأن الهدف الأول للتعليم العالي هو تطوير المجتمع والنهوض به إلي مستوي تكنولوجي واقتصادي وصحي واجتماعي وثقافي أفضل، وعلي هذا يتحدد أسلوب التعليم العالي فيكون عن طريق التعليم بالعمل والنشاط والإنتاج والبناء ومواجهة المشكلات اليومية التي تواجه الفرد أو المجتمع. (2)

كما أن التعليم العالي قادر علي الإسهام بدور كبير ومزايد في تنمية الموارد البشرية في ضوء ما تملكه الجامعات من قوي بشرية وإمكانيات مادية ، وفي ضوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يساهم هذا التعليم في إعداد القيادات العلمية والفكرية التي تتولي قيادة المجتمع، وكذلك إعداد الكوادر العلمية التخصصية التي تتولي بالبحث والدراسة مشكلات المجتمع بهدف تطويره وتقديمه، وان هذه المهمة لا تكتمل ما لم تتقدم الجامعة برجالها وخبراتها العلمية ودرائها الفكرية الراسخة لتقوم بدور مباشر في عملية التنمية، وتساهم بالعمل الواعي في ميزان الإنتاج واستغلال الموارد للتطبيقات العلمية التي تنزايد بصورة لم يستهدف الإنسان من قبل حتى أن خرجي الأمس أصبحوا يعانون أمية علمية أمام استكشافات اليوم (3)

وقد تزايد الاهتمام بأهمية الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي ، وخاصة في الدول النامية، ولا سيما بعد أن حصلت علي استقلالها ، لترسيخ مكانتها في الحضارة العالمية والمحافظة علي استقلالها السياسي والاقتصادي ، كما أنها استهدفت القضاء علي كل معوقات تقدمها والاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية لكي تلبى حاجات شعوبها الأساسية، وتحقق

المحور الرابع : مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية .

تحديد مصطلحات البحث :

التعليم العالي : وهو الذي يتم علي مستوى الجامعات والكليات والمعاهد المرتبطة بها ، ويتضمن هذا النوع من التعليم ثلاثة مستويات : المستوى الأول : ويشمل المعاهد التخصصية في كافة المجالات والتي تنتهي بحصول الطالب علي شهادة تؤهله للعمل في المجتمع في تخصصات فنية من صناعية وتجارية وإدارية وصحية ومعلمين ... أما المستوى الثاني : فهو التعليم في الجامعات والكليات ، وتستمر الدراسة بها (4-6) سنوات حسب طبيعة الدراسة ويحصل الطالب علي شهادة البكالوريوس أو الليسانس في مختلف التخصصات المختلفة . والمستوى الثالث : هو الحصول علي شهادة عليا تعقب التعليم الجامعي ويحصل الطالب في الدراسة العليا علي ثلاثة أنواع من الشهادات هي الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه وكل هذه المستويات يلحق بها الطالب بعد حصوله علي شهادة الثانوية .

تنمية الموارد البشرية : يقصد بالتنمية البشرية – وخاصة في المؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد العليا والكليات ومراكز إعداد الفنيين – رسم مشروعات لمزيد من العناية بالعملية التربوية والفنية والتعليمية ، واستثمار الجهود فيها إلي أقصى حد ، علي أن يكون التخطيط محققاً للأهداف متمشياً مع التطور المنشود ، مشتملاً علي خطوات التنفيذ ، مبنياً علي الواقع وفي حدود الإمكانيات مدعماً بالإحصاء والنماذج والأمثلة ، وعلاج المشكلات بحلول واقعية ملائمة للإمكانيات ومسايرة لمقومات المجتمع وأهدافه .

المحور الأول : وظائف التعليم العالي ودورها في التنمية .

يعتبر التعليم العالي أحد ركائز النظام التربوي حيث يمثل مرحلة نهائية في إعداد الأطر البشرية المؤهلة والمدرجة بدرجة عالية معرفياً ومنهجياً لقيادة التنمية الاجتماعية بمفهومها الشمولي ، كما يعمل التعليم العالي علي تخريج باحثين ومستشارين وأكاديميين من حملة الشهادات العليا ويعتبر بيت الخبرة ومجمع الاستشارات في المجتمع ، وعليه يمكن إجمال وظائف التعليم من خلال وظائف الجامعة التالية : (5)

1- وظيفة التدريس والتعليم والتدريب التي تستطيع الجامعة بها تزويد طلابها علي اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم ومراحلهم الدراسية بالمعارف والمهارات والاتجاهات التي يحتاجون إليها لأعداد أنفسهم إعداداً صالحاً يؤهلهم لمستقبل المهن والوظائف والمستويات التي تنتظرهم في مجتمعهم .

وتسمي هذه الوظيفة أحياناً " الوظيفة المهنية " لأن الطالب الجامعي من خلال هذه الوظيفة قد تم إعداده أعداداً مهنية بمقتضى الإمام بمناهج جامعية أو عالية عاماً بعد آخر حتى يصل إلي المستوى الذي يؤهله الترخيص بمزاولة مهنة معينة في المجتمع.

2- وظيفة البحث العلمي التي تستطيع بها الجامعة أن تساعد في الكشف عن أسرار الكون والمادة والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغير ذلك من الحقائق ، وفي تفسير الظواهر ووصفها ، وفي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية وأصبحت الجامعات تقيم الآن بمدى تقدم البحث العلمي فيها، فالجامعة لا تصيح جامعة فاعلة إلا إذا نشط البحث العلمي فيها، ومن ثم لا يصح لهيئة التدريس في جامعة ما أن تعفي نفسها من متاعب الإسهام في البحث العلمي أن ذلك معناه أنها قد أعفت نفسها من الوجود كهيئة جامعية حقيقية.

فالباحث العلمي تقع عليه مسؤولية قيادة المجتمع ، ويعتبر الأساس لأي تطور اقتصادي واجتماعي ، وفي مواجهة وحل المشكلات التي يواجهها المجتمع في مختلف مجالات حياته وتنميته علي أسس علمية سليمة ، قوامها تطبيق الأسلوب العلمي في التفكير وحل المشكلات وصنع القرارات ، فهو الأسلوب الذي يتسم بالدقة والموضوعية، وإذا كان نجاح البحث العلمي يتوقف علي كثير من العوامل والإمكانات البشرية والمادية، فإن أهم هذه العوامل والإمكانات جميعاً هم الباحثون العلميون علي اختلاف تخصصاتهم وفئاتهم ومستويات إعدادهم وتدريبهم ، فالباحث العلمي هو المخطط والمنفذ والموجه والمقوم لجهود ومناشط وعمليات البحث العلمي والمسخر لنتائجه ومعطياته في خدمة المجتمع ، وتحقيق تطوره وتقديمه علمياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً أو علي الأقل المسهم والمشارك الفاعل في عمليات التخطيط والتنفيذ والتوجيه والتقويم والتطبيق هذه (6)

3- وظيفة تحقيق التعاون العالمي والإنساني ، وذلك من خلال ما تقوم به من تعليم وتدريب وما تقدمه من معارف ودراسات إلي طلابها عن مختلف الأمم والشعوب والمجتمعات ، وما تبنيه من علاقات علمية مع مختلف المنظمات والجامعات ومراكز البحوث في العالم ، وما تساهم به من مشاركات إيجابية في مختلف الأنشطة ، والأعمال العلمية التي تتم علي المستوى الإقليمي والدولي وغير ذلك من العلاقات المختلفة .

4- وظيفة خدمة المجتمع التي يفرضها علي الجامعة كونها إحدى مؤسسات المجتمع التي تنبع من حاجاته ، وتعتبر عن آماله وتتفاعل مع ما يجري ويوجد فيه ، فتأثر به وتؤثر فيه ، وتقود حركة تغيره ونموه وتقدمه ،

وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته وأن التعليم العالي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر علي إحداث التنمية الشاملة ، ولذا تؤكد الخطط الجديدة للتعليم العالي علي قيام المعاهد الجامعية بوظائف مختلفة غير المهمات التدريسية والبحث العلمي تندرج جميعها تحت عنوان الخدمات العامة ، وأن نجاح هذه الجهود كافة مقرون بتغيير جذري في مفاهيم الجامعة والعمل الجامعي وفي مكانة هذه الجامعة ودورها في المجتمع . (9) ولذا فإن الجامعات الناجحة في العصر الحالي هي تلك التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها ، بحيث تتحسس مواطن الداء فيه ، وتحاول أن تربي لها العلاج المناسب ، بل وتكون حساسة لطموحات أفراد المجتمع ، وأن ترسم الطرق إلي تحقيق تلك الطموحات . (10)

تلك هي ابرز وظائف الجامعة ومعاهد التعليم العالي ، وهي وظائف مترابطة متكاملة ، يرتبط بعضها ببعض ويكمل بعضها بعضاً ، وهذا ما يمكن الجامعة ومعاهد التعليم العالي من تحقيق رسالته الكاملة ، والمساهمة في تنمية المجتمع وفي حل مشاكله ، خاصة بعد أن يتسع حجمها ويكتمل بناؤها وجهازها من أعضاء هيئة التدريس الوطنيين الملمين بمشاكل مجتمعهم والقادرين أكثر من غيرهم علي خدمته والتفاعل معه ، كما أن الجامعة لا تكتمل وظائفها ولا تكتمل كيانها إلا إذا هيأت لدراسة عليا ناجحة ، وأصبح البحث العلمي وظيفة أساسية من وظائفها وركنا أساسياً من نشاطها .

*** كيف يمكن للتعليم العالي من خلال وظائفه المتعددة أن يسهم في التنمية ؟**

إذا كان للتربية مؤسسات متعددة وأن التعليم العالي أحد هذه المؤسسات ، فإن لهذه المؤسسات التربوية والتعليمية وظائف أساسية تمثل عناصر في عوامل الإنتاج والتوزيع ، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وإنتاجاً) والتنمية الاجتماعية (توزيعاً وإشباعاً) ، فإنها تساهم في : (11)

- 1- تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية .
 - 2- البحث والكشف عن المعارف الجديدة .
 - 3- تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجاً فكرياً مشتركاً للعمل .
 - 4- نشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من الموظفين .
- فوظائف التعليم العالي لا بد وأن تسعى جاهدة حتى تحقق أهدافها في تخريج الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة علي ممارسة عمل معين في المجتمع ، فوظائف التعليم العالي حين يستهدف بناء الإنسان وتنمية قدراته وأماناته تنمية متكاملة يجب أن يضع في اعتباره ذاتية الفرد وأهداف مجتمعه ، ومقومات مستقبله التي

وتساهم في حل مشكلاته ، وتزوده بما تحتاجه تنميته في مختلف المجالات من قوى بشرية مدربه تدريباً عالياً ، وتساعد في ترقية ثقافته وتراثه وتنقيتها من الشوائب التي تكون قد لحقت بهما وفي نقلهما إلي الأجيال اللاحقة وتجديد هما وتطويرهما باستمرار ، ولذلك قيل أن الجامعة تستمد شرعيتها من مجتمعها .

كما أن الوظيفة الاجتماعية للجامعة يمكن حصرها في أربع وظائف رئيسة هي : (7)

1- إعداد القوى البشرية المدربة مهنياً لمواجهة حاجات مهن وتخصصات فنية محددة كالطب والقانون والمحاسبة وغير ذلك .

2- التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة ، فالجامعة هي نقطة الاتصال بين الأجيال ، ومحور الاحتكاك الحقيقي للفرد بالقيم الاجتماعية التاريخية ، وأداة اكتساب الأفراد منظوراً أكثر تركيباً وواقعية لتحليل الظواهر .

3- تحقيق الاندماج بين أجزاء الجسد الاجتماعي القومي ، وتوحيد الآراء وبلورة الهوية القومية وتطوير الخصائص الرئيسة للشخصية القومية .

4- تحديد المفاهيم الثقافية والعقائدية التي يعتنقها المجتمع ، أو ما يطلق عليه الموقف الاجتماعي .

كما يؤدي التعليم العالي جملة من الوظائف الأساسية العامة يمكن تلخيصها في : (8)

1- توفير البيئة التي تمكن الطلاب من تنمية معلوماتهم التخصصية والثقافية العامة ، والكشف عن ميولهم وقدراتهم العقلية واتجاهاتهم الروحية والاجتماعية ، وصقل مهاراتهم مما يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين علي القيام بدورهم في تحديث وتطوير وتنمية مجتمعاتهم .

2- الإسهام مع بقية مؤسسات المجتمع في بناء مجتمع يقدر العلم ويطبقه في مختلف مجالاته الحياتية ويحكمه فيما يتخذه من قرارات تمس حاضره وتتصل بمستقبله .

3- إعداد الكوادر العلمية اللازمة لمسيرة المجتمع التنموية والتي يمكن أن يواجه بها التحديات والأخطار التي تهدده ، والإسهام في ابتكار النموذج الثقافي الاجتماعي الذي يميز المجتمع عن غيره ، وفي توظيف وتكييف النظم والنماذج الجديدة التي يفتبسها المجتمع عن غيره وبما يتفق مع قيمه وظروفه وخصوصيته .

4- الإسهام في إثراء الثقافة المحلية وتنشيطها وتطويرها وتطعيمها بالثقافة المعاصرة والكشف عما يحويه التراث الاجتماعي من جوانبه المضيئة .

5- الإسهام في تكوين وعي علمي وثقافي واقتصادي وسياسي ، وذلك لأن التطور والتقدم لا يتحقق إلا في جو يمنح الحرية ويحقق العدل لجميع المواطنين ويسمح بالانفتاح الثقافي ويأخذ بأسباب العلم والتقنية ويهتم بالتخطيط العلمي في كل المجالات .

تشمل كل ما يتضمنه العصر من اتجاهات ومؤثرات ومتغيرات توجه نظام الحياة .

كما أن التعليم العالي يسعى دائماً إلى تحقيق الوظائف التالية :

1- تدريب الرجال والنساء وأعدادهم ليكونوا رواداً للقطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة والتدريب لكافة شئون الحياة .

2- الإفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في القطاعات المختلفة من الجامعة ، ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والأخصائيين لدى هذه القطاعات .

3- تطوير التعليم علي مختلف المستويات نتيجة للأبحاث التي يتوصل إليها التعليم العالي عن طريق البحث العلمي .

إن وظيفة التعليم العالي تنعكس بصورة أساسية في تنمية وتطور الموارد البشرية ، وإيجاد المهارات والتخصصات الضرورية لعملية التنمية ، فاكتشاف الإمكانات أو الموارد الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطور التكنولوجيا وإنتاج البضائع والسلع والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة ومتقنة .

التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية

إذا كانت الموارد البشرية يمكن أن تنمي بطرق متعددة - فإن التعليم العالي يمكن أن يسهم بدور كبير وامتزاج في هذه الموارد ، وذلك وفي ضوء ما تملكه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من قوى بشرية وإمكانات مادية كبيرة ، وفي ضوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يلعب التعليم العالي بصفة عامة أدواراً مهمة في حياة الشعوب والأمم ، فهو المسؤول عن الحفاظ علي تراثه الثقافي وتطويره والإضافة إليه .

(12)

وكما كانت الموارد البشرية هي إحدى الشروط الرئيسة التي لا يمكن لعملية التنمية أن تنجح بدونها فإنه من الضروري أن يعطي الأولوية في التخطيط من أجل تنمية البشر ، وأن يتجه التعليم العالي ليلعب دوراً مهماً وحيوياً في إعداد الموارد البشرية والقوى العاملة المطلوبة من الناحيتين الكمية والنوعية لمواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر ، وتلبية خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المهارات والاختصاصات ولتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك ربط بين خطط التنمية الشاملة والتخطيط للتعليم العالي ، وأن يساهم التعليم العالي في تأدية رسالته في إعداد الموارد البشرية اللازمة لخدمة التنمية الشاملة . (13)

إن تنمية الموارد البشرية يتطلب من التعليم العالي أن يعمل علي ضرورة إعداد أفراد قادرين علي الاستمرار في التعامل مع المتغيرات العالمية والمحلية ، ومتابعة البحث والتطوير ، وأيضاً إعداد أفراد قادرين علي التكيف والتلاؤم مع المتغيرات الحضارية الحادثة ، كذلك إعداد أفراد قادرين علي المستقبل والتحكم فيه ، ولديهم رؤية نقدية فاحصة حول قدراتهم علي امتلاك ناصية أمورهم وتزويدهم بالمعلومات والمهارات التي تمكنهم من السيطرة علي مصائرهم . (14) لذا فوجود علاقة ارتباط بين التخطيط للتعليم العالي وخطة التنمية يؤدي إلي إعداد الموارد البشرية دون نقص في المهارات والاختصاصات المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية والتي القضاء علي البطالة بين الخريجين وخاصة أنهم يملكون مؤهلات تحتاجها المشاريع التنموية وسوق العمل في حاجة إلي تخصصاتهم .

إضافة إلي ما سبق يمكن القول إن التعليم العالي يلعب دوراً مهماً في إزالة الفقر ، وزيادة فرص العمل للمواطنين ، بالإضافة إلي تحسين توزيع الدخل بينهم ، وله قيمة فردية في زيادة إنتاج المواطن ، وقيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين ، كما إن انتشار التعليم يساعد علي القضاء علي كثير من العادات والتقاليد التي تعيق عملية التنمية ، كما أصبح التعليم حقاً من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون ، في ضوء ذلك يمكن إجمال وتحديد الدور الذي يقوم به التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية من خلال المحورين التاليين :

تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع .
إعداد القوي البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها خصائص العصر الحديث (15)

وإذا كانت مهمة التعليم العالي مقتصرة علي إعداد الموارد البشرية المؤهلة التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا بد من تطبيق مبدأ الانتقائية الذي يعني القيام باختيار أعداد محددة من الراغبين في الدخول إلي الجامعة لمواجهة الاختصاصات المطلوبة حاضراً ومستقبلاً ، وخاصة في ظل مبدأ ديمقراطية التعليم المعمول به في الجماهيرية ، فالتوفيق بين هذا المبدأ وبين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية مطلوب .

ولهذا بدأ الاتجاه يتزايد في الاهتمام بأنماط التعليم غير التقليدية بغية تحسين نوعية المخرج التعليمي الذي يستطيع أن يتكيف مع متطلبات سوق العمل ومتغيراته ،

ب- التعليم التشاركي بين المؤسسات التعليمية ،
ومؤسسات التدريب وبين أصحاب الأعمال .
ج- تحسين النظام التربوي باستخدام وسائل حديثة مثل
التلفزيون التعليمي، وعن طريق التليفون واتحاد مدارس
الكمبيوتر ، وفتح قنوات اتصال مع مجموعات المجتمع
للمناقشات المحلية .
التعليم عن بعد والذي أصبح ضرورة لمتطلبات الاقتصاد
التعليمي

وبدأت الجامعات في إحداث تغييرات بنيوية في
الهيكل الجامعي بما يسمح بإقامة وحدات جامعية معينة
لدراسة بعض المشكلات كإنشاء معاهد أو مراكز
للدراسة والبحث حيث أن هذه المراكز تخرج المعلومات
والأبحاث المرتبطة بمشكلات التنمية الإقليمية والوطنية
والدولية وأيضاً تم تطوير المناهج وتحسين البرامج ،
بحيث تكون أقرب إلي حاجات المجتمعات في مسيرتها
نحو التقدم والنماء وربط التعليم الجامعي بالعمل ،
وتطوير برامج البحوث والدراسات العليا والاهتمام بتقييم
البرامج القصيرة التي تستهدف الخدمة المباشرة للجمهور
لأبناء المجتمع ، كذلك بدأ الاتجاه يتزايد نحو توثيق
العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج ،
ومساهمة في تطوير هذه المؤسسات من خلال وظيفتين
التعليم والبحث العلمي مع عدم إغفال وظيفة خدمة
المجتمع.

ولما كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد أدت إلي
مزيد من التركيز علي أهمية عامل المعرفة في نطاق
العلاقات الدولية المتبادلة ، فهذا يحتم علي التعليم العالي
أن يركز علي المعرفة العلمية التي تؤدي بالعقل البشري
إلي التفتح والإدراك والنقد والتخيل والإبداع والابتكار
والمرونة والي البحث العلمي الجاد الذي له دور كبير في
التنمية ، وفي تطوير مجالات الحياة المختلفة في المجتمع
(17)

إن هذه الثورة العلمية وما أحدثته في سوق العمل من
تغييرات بحاجة إلي بنية تعليمية مفتوحة تعتمد علي
شبكات معرفية مفتوحة، والي زيادة منهجية التعليم
الذاتي لتنمي لدي الطالب القدرة علي تعليم ذاته وتنمي
لديه الاستعداد للاستغناء عن كل الخبرة التي اكتسبها
من التخصص الضيق ، وتحتاج أيضاً إلي تعليم شامل
ينمي القدرة علي الربط بين المعارف وبين أجزاء العمل
وفروعه واستنباط معلومات جديدة ، وهذا يعني تعميق
فكرة التعليم خالق المعرفة ، وليس مجرد المحتفظ
بالمتاح منها ، والي تعليم مستمر باستمرار حياة الإنسان
لمتابعة وملاحظة المتغيرات المتسارعة والمتلاحقة .
إن التحديات التي تجابه كل المجتمعات تفرض أيضاً
تحديات علي التعليم العالي لكي يخلق أنواعاً جديدة من
الخريجين يتقنون استخدام التكنولوجيا المتقدمة،

وتغير المهن فتم استحداث نماذج جديدة لتطوير التعليم
العالي في بعض دول العالم المتقدم مثل : (16)
الجامعة الشاملة: والتي بدأت في إنجلترا وألمانيا ، وهي
تقوم علي أساس فكرة الشمولية في تنظيم التعليم
الجامعي .

الجامعة المفتوحة: open.university وهي نمط من
الأنماط المؤسسية المستخدمة في التعليم العالي في كثير
من البلاد يمكن الطلاب من الحصول علي الشهادة
الجامعية للطلاب البالغين غير المتفرغين ، وفرص
الالتحاق بها متاحة للجميع دون التقييد بشروط السن أو
المؤهلات العلمية .

جامعة الهواء: university of Air وهي نمط يعتمد
علي وسائل الإعلام والاتصال في توصيل خدمات
التعليم العالي إلي الطلاب في أقاليمهم .

الجامعة بدون جدران: university without walls
وهي مؤسسة مستقلة لها كيانها المستقل تقوم بتنظيم
دراسات جامعية تلقي عبر الأثير في شكل برامج إذاعية
مسموعة ومرئية دون أن يكون لهذه المؤسسة مبان أو
منشآت تمارس فيها العملية التعليمية ، ثم يتم توصيل
المعرفة إلي الطلاب في أماكن حيث تخصص قاعات أو
مراكز إقليمية لم تتوافر لهم فيها أجهزة الإذاعة
المسموعة والمرئية والأشرطة المسجلة وغيرها من
الوسائل التعليمية.

مؤسسات التعليم العالي التعاوني: Cooperative
Higher Education وهذه المؤسسات تسهم في زيادة
مساهمة المؤسسات الإنتاجية في تحقيق أهداف النظام
التعليمي ، والمساهمة في كلفته المالية ، بالإضافة إلي
زيادة الربط بين التعليم والعمل المنتج، وتوسيع فرص
التعليم العالي أمام فئات جديدة من المجتمع.

مؤسسات التعليم العالي قصيرة الدورة: short Cycle
Higher Education وهي مؤسسات تستمر مدة
الدراسة فيها أقل من أربع سنوات (ما بعد المرحلة
الثانوية) وتوجد هذه المؤسسات تحت مسميات عديدة
منها (كليات المجتمع) أو (الكليات الصغيرة) أو
(المعاهد الفنية) أو (البولينكتيك) أو (المعاهد المتوسطة)
أو (المعاهد الجامعية التكنولوجية) وغيرها من
المسميات ، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج
التي تقدمها ، فبعضها كليات متخصصة مثل كليات إعداد
المعلمين وبعضها متعددة التخصصات .

وقد استخدمت كندا عدة أنظمة تعليمية غير تقليدية حتى
يمكنها دخول المنافسة الاقتصادية العالمية ومن هذه
الأنظمة :

أ- التعليم مدي الحياة للكبار فوق سن 25 سنة جنباً إلي
جنب مع التعليم التقليدي الذي سوف تقل أعداد طلابه :

ويتعاملون مع الثورة العلمية والارتقاء بمستوي أدائهم للتطبيقات العملية، فيجب أن يتعلموا الممارسة بأيديهم مثل ما يتعلمون المعرفة بعقولهم، مع استيعابهم لعلوم الحاسبات وتطبيقاتها، وإتقان الأساليب الحديثة في الحصول على المعلومات بالقدر المطلوب وبالشكل المناسب وفي الوقت الملائم، مع إجادة اللغات الحية، والأساليب الرياضية والإحصائية، وأيضاً الاهتمام بشخصية الطالب اجتماعياً، لأن ارتفاع القيمة الاقتصادية للتعليم تكمن فيما تكسبه الأفراد من اتجاهات وقيم وأنماط سلوكية واجتماعية ومعارف علمية ومهارات إنتاجية، ومن هنا فإن المعيار في تقييم نوعية التعليم من منظور عالم العمل يكمن في تكوين القيم والاتجاهات لدي الطلاب التي من شأنها إكسابهم صفات معينة مثل الأمانة والصدق والواقعية والقدرة علي الخلق والإبداع والتكيف مع الظروف المتغيرة.

إن الثورة العلمية الجديدة قد أحدثت تغيرات خطيرة في العالم، حيث تنقرض مهن وتخصصات قديمة وتبرز مهن وتخصصات جديدة يوماً، ومن هنا يكون تطوير التعليم وتحديثه أمراً ضرورياً وحتمياً، باعتباره الأداة القادرة علي تطوير امكانيات الإنسان الليبي بما يمكنه من التعامل مع تكنولوجيا العصر، وإمام هذا التغير كان لزاماً علي الجامعة أن تكون قادرة علي استثمار الثورة العلمية الجديدة، وأدوات المعرفة في إثراء العملية التعليمية، سواء من خلال تقديم الخبرات العملية في المنهج، أو استخدامها كتقنية مساعدة علي تقديم خبرات المواد الدراسية المختلفة وسوف يتأثر التعليم الجامعي بعد الثورة العلمية وبالتالي عليه أن يساعد الطلاب علي اكتساب المهارة في كل من التفكير العلمي وحل المشكلات والتعليم الذاتي والدراسات المستقبلية وتقبل التغير وسرعة التكيف معه والتأثير فيه.

المحور الثالث: واقع التعليم العالي في الجماهيرية

لقد شهد التعليم العالي تطوراً ملحوظاً، وقد اهتمت ثورة الفاتح بالتعليم الجامعي والبحث العلمي إيماناً منها بأهميته في مواكبة التطور والنقدم التقني الحديث حتى يتمكن المجتمع من تلبية احتياجاته من القوة البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مختلف المجالات العلمية والتقنية، وتمشياً مع الإعداد لتطبيق البنية التعليمية الجديدة، فقد تم التوسع في إنشاء الجامعات التخصصية من ناحية وتوزيع هذه الجامعات علي مختلف المناطق بالجماهيرية العظمي بحيث لا يقتصر وجود الجامعات والتعليم العالي علي المدن حتى تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع الاستفادة من هذا النوع من التعليم وفي هذا الإطار تم إنشاء الجامعات الجديدة بالإضافة إلي الجامعات القائمة وفق الهيكلية الجديدة التي جاءت بها وفق قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (745) لسنة 1991م، حيث افتتحت

جامعات جديدة وأدمجت جامعات مع أخرى، كما تحولت معاهد المعلمين إلى كليات واتبعت إلى الجامعات التابعة، كما ينتشر علي ما يزيد علي عشر مراكز بحثية في تخصصات مختلفة (18).

وقد اتضحت أهداف التعليم العالي والجامعي بصفة عامة في البرامج والخطط التنموية التي شهدتها البلاد في الفترة من 1973-1985م والتي تتلخص في الآتي (19).
1- ربط التعليم بمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في إنشاء الكليات والأقسام والمعاهد العليا والتوسع في قبول الطلاب بما يلبي حاجات البلاد من الخريجين.

2- التوسع في الدراسات العليا وفي البعثات التعليمية التخصصية لخريجي الجامعات والمعاهد العليا لتدعيم هيئة التدريس الجامعي وتوفير متخصصين الذين تحتاج إليهم البلاد في تنميتها.

3 العناية بإجراء البحوث العلمية والاعتماد علي الجامعات في تقديم الاستشارات الفنية للمجتمع.

4- العمل علي توثيق الروابط والصلات الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات.

العملية المناظرة في الداخل والخارج.

وقد استمر العمل علي تحقيق هذه الأهداف حتى صدور قانون خاص بشأن تنظيم التعليم العالي سنة 1992 والذي حدد أهداف التعليم العالي في ليبيا كالاتي:
(20)

1- تزويد البلاد بالكفاءات العلمية المتخصصة والملائمة لواجبها الوطني والقومي وتهيئتها للمساهمة في النهوض بالحضارة العربية والإسلامية.

2- نشر المجلات والكتب العلمية التي كانت مصدراً من مصادر البحث العلمي.

3- تبادل الإنتاج العلمي بين الجامعات فيما ينشر من كتب ومجلات وأبحاث لنقص السيولة والتنسيق في مثل الأمور وغيرها.

4- الاهتمام بالثورة الثقافية وتأكيد فلسفة سلطة الشعب والفكر الجماهيري.

5- الاهتمام بالثورة الثقافية والتأكيد علي استعمالها في فروع العلم والمعرفة.

6- الرقي بالأداب والأخلاق وتطوير العلوم والفنون.

7- إجراء البحوث العلمية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العملية المبتكرة التي تسهم في رقي المجتمع وتقدمه.

8- القيام بتقديم الخبرة والاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى محلياً وقومياً وعالمياً.

أما بالنسبة للأهداف التي تسعى إلي تحقيقها المعاهد العليا والمنصوص عليها في اللوائح المنظمة لها

التقني والفني علي حساب مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية وبخاصة في السنوات الأخيرة ، وهذا التذبذب نتج عنه إلغاء بعض الكليات وإنشاء أخريات علي حساب البعض الآخر .
5- التسرع في إنشاء وإلغاء الكليات بعد تنسيب الطلاب إليها وبأعداد كبيرة .
* مشكلات التعليم العالي في الجماهيرية :-

وبالرغم من عدم تحقيق أهداف التعليم العالي كما نصت عليه اللوائح والقوانين كما سبق إلا أن التعليم العالي لا زال يواجه مشكلات وصعوبات تتلخص في الآتي : (24)

- 1- ضعف الإنفاق علي البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة ، فعلي سبيل المثال أنفقت أمريكا حوالي 50 بليون دولار واليابان 23 بليون دولار أما في ليبيا سنة 1976 أنفقت حوالي 50 مليون دولار تم تضاعف في فترة معينة حتى وصل إلي 10 مليون دولار .
 - 2- تواجه الجامعات الليبية نقصاً شديداً في أعضاء هيئة التدريس ركيزة البحث العلمي والدراسات العليا بسبب ضآلة حجم البعثات الدراسية في الخارج بحجة توفيرها بالداخل .
 - 3- إن النقص الذي تعاني منه الجامعات في أعضاء هيئة التدريس سوف يتفاقم في المستقبل القريب وبخاصة بعد قرار أمين التعليم العالي الأخير بالإيفاد المفاجئ لجميع حملة الماجستير بغرض استكمال دراستهم ، مع ملاحظة أن بعضهم تم إيفادهم إلي دول تفقر إلي مقومات الدراسة بالمعني المطلوب .
 - 4- اقتصار وظيفة الأستاذ الجامعي بصفة عامة علي التدريس بدلاً من البحث العلمي لزيادة عدد الساعات التي يقوم بها في التدريس .
 - 5- تعاني معظم مكاتب الكليات الجامعية نقصاً حاداً في المراجع والكتب والدوريات العلمية .
- وتأكيداً علي ما سبق فقد انعقدت في الجماهيرية وضمن برنامج المائدة المستديرة ندوة علمية حول التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية تحت شعار (نحو تعليم عال يعزز الحرية ويصنع التقدم) وذلك بمنتهى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفاتح وقد توصلت إلي : (15)
- 1- أن المؤتمرات والندوات ونتائج الرسائل العملية أكدت جميعها ضعف التعليم العالي والبحث العلمي .
 - 2- اعتراف المؤسسات بضعف العاملين لديها وهم من خرجي الجامعات .
 - 3- شكوى أولياء الأمور من ترددي المستويات العلمية لأبنائهم .
 - 4- ضعف مساهمة قطاع التعليم في التنمية خاصة مساهمة الجامعات باعتبارها الرائدة في هذا المجال .

والصادرة بالقانون رقم (69) لسنة 1976 فإنها تنص علي الآتي : (21)

- 1- توفير الدراسة النظرية والعلمية اللازمة لإعداد الفنيين المؤهلين علمياً وفنياً علي المستوى العالي .
 - 2- تخريج الأخصائيين الفنيين لخلق قاعدة بشرية قادرة علي الإيفاء بمتطلبات خطط التحول والبناء وخلق إدارات قيادية في مجال العمل التقني .
 - 3- إجراء البحوث والدراسات العلمية والتقنية في مجال تخصص كل معهد وتخريج المدرسين الفنيين للثانويات الفنية المتخصصة .
- أما عن أهداف وبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي فلم تتبلور في أهداف محددة واضحة منذ بدء الدراسات العليا بالجامعات الليبية سنة 1971 وبالتحديد في كلية التربية بجامعة الفاتح ، ولكن بصور لائحة الدراسات العليا لسنة 1981 أصبحت الدراسات العليا تهدف إلي تحقيق الآتي : (22)
- 1- ترسيخ وتوسيع قاعدة البحث العلمي بالجامعات .
 - 2- القيام بالدراسات والبحوث العلمية والفنية اللازمة لتطوير وتقديم المجتمع .
 - 3- إعداد متخصصين من مستوى عال في مجال البحث العلمي لتلبية متطلبات المجتمع الجماهيري .
 - 4- الاهتمام بالأبحاث في الحضارة العربية الإسلامية وفي الآداب وتقديم العلوم والفنون .
 - 5- زيادة المعرفة الإنسانية في كافة المجالات العلمية التي تسعى لخدمة المجتمع وتساهم في تطوير وتنمية قدراته .
 - 6- تنمية روح البحث العلمي في المجالات العلمية المختلفة .
 - 7- دراسة المشكلات ذات الأبعاد المحلية والعربية والعامة .
- وعلي الرغم من تعدد الأهداف واللوائح التي تحكم التعليم الجامعي أو المعاهد العليا أو البحث العلمي والدراسات العليا في الجماهيرية فإن هذا التعدد أدى إلي عدم تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم العالي إلي جانب عوامل متعددة أخرى لعل من أهمها : (23)
- 1- عدم وجود فلسفة محددة يستند إليها التعليم العالي وبرامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية .
 - 2- حداثة معظم الجامعات الليبية وحداثة تخريج أسانذتها .
 - 3- عدم وجود أمانة متخصصة للتعليم العالي في السنوات السابقة ، فتارة تضم إلي أمانة التعليم الأساسي ، وتارة إلي أمانة البحث العلمي ، وأخري إلي أمانة التعليم العالي .
 - 4- التذبذب الذي يواجه التعليم العالي عامة فتارة يتجه نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية وتارة نحو المجال

5- ضعف المستوى التعليمي في انعدام الطموح العلمي لدى الطلاب وسعيهم وراء الشهادات بأي وسيلة .

ثم تتعرض الندوة إلي المرتكزات الأساسية في العملية التعليمية المتمثلة في المناهج والوسائل التعليمية والمخصصات المالية ، والتجهيزات والمقررات ، واعتبرتها حبيسة الماضي ومحدودة في محتواها ومداهها ، إلي جانب سطحية المعلومات وقشرية المناهج ، والانفصال بين ما يتعلمه الطالب وبين ما يحتاج إليه في حاضره ومستقبله ، وما يستجد في عالم التقنية ، كما نبهت إلي عقم الوسائل التعليمية ، فهي مازالت وسائل لفظية تعمل علي تكرار وحشو الأذهان ، وتبعث علي الرتابة والسأم ، وتجعل من المتعلم مخزناً للمعلومات وليس مبدعاً ، كما أشارت إلي افتقار الكليات خاصة العملية منها إلي التجهيزات العلمية كماً ونوعاً بشكل ساهم في تدني المستوى التعليمي ، وانتقال أثره إلي الأجيال المقبلة . (26)

المحور الرابع : مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية .

وبعد كل ما تقدم يمكن أن نتساءل وماذا بعد ؟ كيف يمكن للتعليم العالي في الجماهيرية أن يواجه التنمية البشرية مستقبلاً ؟ أو بمعنى آخر ما مستقبل التنمية البشرية للتعليم العالي في الجماهيرية ؟ كيف يتعامل التعليم العالي في الجماهيرية مع تحديات القرن الواحد والعشرين ؟ لعل أهم نتيجة نخلص إليها من العرض السابق أننا أمام عالم جديد سريع التغير في بنائه الاقتصادي والاجتماعي وفي تقلبات الإنتاج وفي مطالب العمالة وفي هيكل القطاعات الاقتصادية والمهن ، وفي صلة الإنسان بالآلة وفي علم الاتصال والمعلوماتية ، وفي مجالات المعرفة والبحث ، بل حتى في مجالات الثقافة والفنون ، ومثل هذا العالم المتغير يستلزم إعداداً ملائماً للثروة البشرية لا يلبي حاجات العمالة الوليدة فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلي تقدم علمي وتكنولوجي مرن ، وعلي قدرة ذاتية علي التكيف وتوليد أشكال عديدة من نظم التربية تتصف بالمرونة والقدرة علي توفير التعليم والتدريب للفئات المختلفة عمراً وكفاءة .

وقد أكد معظم الخبراء أنه لكي تتحقق التنمية البشرية المنشودة والمستهدفة فلا بد من توفير التعليم النافع والمفيد الذي يعمل علي بناء الإنسان بناء متكامل عقلاً وجسداً وروحاً وضميراً وسلوكاً ، ويكسبه مهارات علي العمل والإنتاج ، وينمي قدراته ويفصل ملكاته ومواهبه ، ويؤهله للإبداع والابتكار ، فالجامعة مطالبة - خاصة في هذا الوقت - باستشراق آفاق المستقبل ، وطرح قضايا وتحديات المستقبل ، وتقديم الحلول والبدائل ، وبالتالي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في هذا المجال ، مما

يخرجها من إطارها التقليدي الذي يجعلها تعيش حالة رد الفعل لما حدث . (27)

وحتى تكون الجامعة ذات فعالية في هذا العالم المتغير ، ينبغي أن تصبح أهم ميادين الإشعاع الفكري ، وتحقق أعظم الأهداف الديمقراطية التي تدفع وتشجع علي الالتحاق بالتعليم الجامعي ، كما عليها أن تشارك بحوثها ودراساتها في خدمة المجتمع ، وحتى يمكن للتعليم الجامعي أن يواجه التحديات لا بد أن تتغير بعض المفاهيم التعليمية الدارجة ، ولا بد من النظرة المستقبلية في ضوء معطيات الحاضر ، ولا بد من إيجاد صورة للمستقبل ، بشكل موضوعي وعلمي بحيث نختر من الحاضر ما يمكننا من الوصول إلي الصورة المستقبلية ، وهذا يتطلب عدة شروط تتلخص في : (28)

- الوعي بكافة المتغيرات العالمية من حولنا . اتجاهاتها - أهدافها - حركتها - متطلباتها .
- الوعي باتجاه السوق العالمي ، لأن جوهر الحركة الاقتصادية تتمثل في حركة السوق واتجاهاته العالمية والمحلية .

- الوعي بثورة الاتصالات والمعلومات التي غيرت وتغير من شكل العالم وشكل الأرض .
- الوعي بالثورة البيولوجية التي سوف تغير في بيئة الكون و تركيب السكان ، وزيادة متوسط عمر الإنسان .
- الوعي بقضايا العالم المختلفة من مشكلات بيئية ، ومشكلات المياه والغذاء ، ومشكلات الرعاية الصحية والسكان ، وقضايا التطرف وغير ذلك .

وإذا كانت مهمة النظام التعليمي هي إتاحة الفرص لنمو القدرات والطاقات البشرية والتطوير والتحسين لها مدى الحياة ، فإن أداء هذه الوظيفة ينبغي أن يكون رسالة هامة للجامعة بحيث تفتح أبوابها لكل قادر وراغب في متابعة تخصصاتها ، ولا تقي الجامعة بوظيفتها إلا إذا كانت قادرة علي العطاء وتقديم الخدمة .

ولن يتحقق للتعليم العالي بالجماهيرية وظيفته إلا إذا أصلح من أمره وغير من نمطه " إن إصلاح التعليم العالي في ليبيا وتطويره المستقبلي يجب أن يشمل كافة جوانبه وعناصره ، لأن أي إصلاح أو تطوير أو تحسين لا يحقق الغاية أو الفائدة المرجوة منه بصورة كاملة إلا إذا كان شاملاً ومتوازناً ومتكاملاً ، ويأتي في مقدمة جوانب وعناصر التعليم العالي التي يجب أن تشملها جهود وعمليات الإصلاح والتطوير والتحسين أهداف هذا النوع أو المستوى من التعليم وسياسته واستراتيجياته ومناهجه وبرامجه وطرانقه وأساليبه ووسائله وتجهيزاته ومختبراته ومكتباته وخدماته وإدارته وتنظيماته وعلاقاته الداخلية والخارجية وإعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس فيه والفنيين والعاملين به ومبايئه ومرافقه وبيئته الفيزيائية والنفسية والاجتماعية إلي غير

القبول والتوجيه والامتحانات والتقويم والإدارة ، أو مراعاة بعض المواصفات الهندسية والصحة في الأبنية ، أو إدخال مناهج أو حذفها من برامج التعليم – وكلها أمور لا يمكن إغفالها كما أكدنا من قبل – إنما الاختيار الحقيقي لهذه الجودة هو قدرة التعليم بما يتوفر له من مدخلات مناسبة علي الإسهام في حل مشكلات التنمية وقضاياها من منظور التنمية البشرية .

ذلك من جوانب وعناصر التعليم العالي التي يجب أن تشملها جهود الإصلاح والتطوير والتحسين إذا ما أريد لهذا التعليم أن يكون عاملاً فعالاً في تنمية المجتمع العربي الليبي وتقدمه العلمي والتقني والثقافي والحضاري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي .(29) ويجدر الإشارة إلي أن القياس الحقيقي لجودة التعليم العالي في الجماهيرية ليس هو مجرد تحسين معدلات التدفق وتخفيف حدة الإهدار فيه ، أو إعادة النظر في

الاستنتاجات :

أحداث نوع من المشاركة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.

ومن المعطيات التي قد يكون لها الأثر الفعال في تحديد مسار التعليم العالي والجامعي الليبي في المستقبل ما يلي:

1- إن نجاح تطبيق وتشديد مخططات ومشاريع التنمية في الجماهيرية سيتحدد بنتائج العملية التعليمية في قطاع التعليم العالي وخاصة في مجال تأهيل الموارد البشرية التي تتناسب مع احتياجات هذه الخطط ، فملاءمة أو مواعمة التعليم العالي كماً ونوعاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ستكون العامل الأساسي في تخطيط التعليم والسياسة المتعلقة به.

2- إن مؤسسات التعليم العالي في الجماهيرية ستكون مطالبة بتوسيع نطاق وظائفها وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تتطلبها المجتمع الليبي .

3- ستبرز الحاجة بوضوح وقد تفرض نفسها علي مؤسسات التعليم العالي وخاصة في البلاد العربية لإحداث نوع من التكامل بينهما علي الأقل في مستوى الدراسات العليا وذلك لتحسين استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لها .

لذا من الواجب في المرحلة القادمة ليس فقط إعادة النظر في بعض المعطيات الموجودة حالياً بل أن نقوم بتقويم بعض المعطيات التي ستواجه في المستقبل والتي تشكل أهمية بالنسبة للاتجاهات المستقبلية في نطاق التعليم العالي في الجماهيرية ومنها :

1- إن فلسفة التعليم العالي الحالية تؤثر علي أهمية ديمقراطية التعليم العالي دون التأكيد علي نوعية هذا التعليم وربطه بالاحتياجات المختلفة من الموارد البشرية .

2- الاعتقاد والذي يكاد أن يكون شبه سائد (وخاصة في الجوانب التطبيقية) بأن مستوى التعليم العالي هو مستوى قائم بذاته ، ومنفصل نهائياً عن مراحل التعليم الأخرى ، فالتكامل مفقود بين مستويات التعليم المختلفة .

3- البنيان الحالي لمستويات التعليم المختلفة وما فيه من مظاهر الجمود وعدم المرونة الكافية لاستيعاب مظاهر التجديد المهمة ، وخاصة علي نطاق التعليم العالي حيث يتوجب تطبيق بدائل أخرى قد تؤدي إلي زيادة القدرة الاستيعابية وتخفيض التكلفة مثل تنمية أنواع من مؤسسات التعليم العالي ذي الدورة القصيرة .

4- الانقسام التام بين مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي وعدم وجود أي نوع من التكامل بينهما يكفل

التوصيات :

3- إعادة النظر في نظام القبول في الجامعات والمعاهد العليا وأن يوضع في الاعتبار موضوع القدرات الخاصة .

4- تطوير الإدارة الجامعية وتفعيل دورها داخل مؤسسات التعليم العالي .

5- تقسيم الجامعة ذات الإعداد الكبيرة (قار يونس ، الفاتح) إلي جامعات صغيرة أو متوسطة العدد علي غرار جامعة السر بون في فرنسا .

6- الأخذ بفكرة الجامعات التخصصية علي غرار ما هو موجود في استراليا والنمسا .

7- يمكن إدخال تغييرات في نظم الدراسة بحيث لا تقتصر علي الطالب النظامي وأن تعطي الفرصة

ولكي يتحقق دور فعال ومؤثر للتعليم العالي في تنمية الموارد البشرية في الجماهيرية يجب إتباع الخطوات التالية :

1- أن تؤدي الجامعة رسالتها التي أنشئت من أجلها بحيث تجمع من الناحية الوظيفية بين التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع وإشاعة الاستنارة لدى المواطنين وتجمع فيها معطيات الحاضر وليد الماضي وحاضر المستقبل .

2- أن تهتم الجامعة بالربط بين تخصصاتها وبين سوق العمل حتى تعمل علي تخريج كوادر فعلية بحيث يجدون فرص عمل في المؤسسات المختلفة في المجتمع الليبي .

والتدريب مع منجزاتها تمهيداً لنقلها والاستفادة منها ، وتكون في التخصصات النادرة .

15- العمل علي تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بالجامعات الليبية علي القيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بعملية التنمية البشرية .

16- يمكن العمل علي تنشيط حركة الترجمة العلمية وتشجيعها حتى يمكن الاستفادة منها .

17- رسم سياسات مستقلة واضحة الأبعاد لقطاعي التعليم العالي والبحث العلمي التي من شأنها رفع القيمة الاقتصادية وتحسين مخرجات المرحلة عن طريق زيادة الاهتمام بالتخصصات العلمية العملية التي تحتاجها التنمية .

18- يجب علي القطاع الخاص أن يساهم في تمويل بعض أقطار التعليم العالي باعتبار أن المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح هي المستفيدة الأولى من مخرجات النظام التعليمي .

19- وأيضاً دعوة الشركات العامة والقطاع الخاص إلي تبني البحوث العلمية والإنفاق عليها مساهمة في التنمية والتقدم العلمي .

20- يمكن أن تساعد الجامعات رجال الأعمال في معالجة التكنولوجيا الجديدة ، أو في التطبيقات المخصصة لبنود التطبيقات ، أو تقديم إلقاء المحاضرات أو المساعدة في إدارة المؤسسات أو حساب التكاليف والعوائد بطريقة علمية

لدراسات المسائية والدراسة من الخارج علي غرار ما هو متبع في جامعة لندن وبعض جامعات كندا .

8- التأكيد علي ضرورة وتفعيل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات آليات النشاط الاقتصادي في المجتمع .

9- العمل علي استشراف الملامح المستقبلية للتعليم العالي وإبراز دوره في التنمية في إطار المتطلبات المحلية والمتغيرات الدولية .

10- التوسع في إقامة علاقات إقليمية ودولية لغرض تطوير البحث العلمي داخل المجتمع .

11- ربط مؤسسات التعليم العالي بالمحيط الاجتماعي واعتبارها هيئات استشارية له وتكليف كل جامعة أو معهد عال يبحث مشاكل موقع معين من مواقع الإنتاج و تقديم الحلول المقترحة لذلك .

12- التأكيد علي إقامة المراكز العلمية البحثية داخل الجامعات .

13- يمكن إنشاء مدن علمية أو مراكز للتكنولوجيا المتقدمة أو مراكز للتميز ترعي البحوث العلمية ، يدفع إليها الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا لتحقيق مزيد من الاحتكاك العلمي والاستفادة من التعامل مع خبراء متميزين يتم استفادتهم من مختلف دول العالم المتقدمة لإعطاء المشورة والخبرة العلمية .

14- يمكن التوسع في إيفاد أعضاء هيئة التدريس – الذين حصلوا علي الدكتوراه من الداخل – للخارج للتعرف علي مجالات التقدم العلمي والتكنولوجي

مراجع البحث

عمر التومي الشيباني : دراسات في الإدارة التعليمية والتخطيط التربوي – طرابلس – الهيئة القومية للبحث العلمي -1992، ص224.

أحمد الفينش وآخرون : التعليم العالي في ليبيا – دراسة مقارنة – الجماهيرية الليبية – الهيئة القومية للبحث العلمي -1998، ص7.

المرجع السابق، ص8.

رياض حامد الدباغ: ماذا يعني التخطيط للتعليم العالي – رسالة الخليج العربي – السنة الثامنة – العدد الرابع والعشرون 1988، ص64 .

- محمد عبد العليم مرسي: التعليم العالي و مسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي – الرياض مكتب التربية العربي لدول الخليج -1985، ص29.

حامد عمار :التربية وعائدها الإنمائي – المستقبل العربي – العدد الثالث سبتمبر 1978، ص35-40.

رمزي أحمد مصطفى عبد الحي: استراتيجية مقترحة لدور التعليم الجامعي في التنمية الشاملة في مصر مجلة

1-عبد الفتاح جلال : نحو كلية جامعة لتعليم المجتمع"آراء" السنة الثانية- العدد الأول- 1978، ص80

2-إبراهيم عصمت مطاوع : التخطيط للتعليم العالي – القاهرة- النهضة العربية- 1973، ص5.

3-أحمد الصفتي، سامي السيد فتحي: تحليل جوانب العائد والتكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعي- بحث مقدم إلي ندوة"سياسية التعليم الجامعي ، الأبعاد السياسية والاقتصادية التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية – القاهرة – 24-25 يناير 1990م.

4-عمر التومي الشيباني : التربية وتنمية الذات القومية – طرابلس – المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان - 1984م، ص166.

5-يراجع كل من : المرجع السابق، ص166-167.

، أحمد حسين عبيد : فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية ط2- القاهرة – الانجلو المصرية- 1979، ص210-212.

- جامعة سبها للعلوم الإنسانية- مجلد الثالث- العدد الأول
2004، ص70-71.
- عبد المنعم علي الحسيني : دور التعليم العالي في التنمية
المصرية حتى سنة2000م- مجلد دراسات عربية
بيروت - العدد الخامس مارس 1988، ص74-78.
- محمد محمد عبد الحليم: المتطلبات التربوية من التعليم
الجامعي في ضوء بعض التغيرات المحلية والعالمية
دراسة تحليلية - مجلة التربية والتنمية - السنة الخامسة
- العدد13 مارس 1998، ص129.
- رمزي أحمد عبد الحي: استراتيجية مقترحة لدور التعليم
الجامعي في التنمية الشاملة في مصر - مرجع
سابق، ص78-79.
- محمد محمد عبدالحليم: المتطلبات التربوية من التعليم
الجامعي- مرجع سابق، ص130.
- المرجع السابق/ص68.
- مجموعة من الأساتذة : ليبيا الثورة في 25 عاماً (69-
94)- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية-
الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
1994، ص528-533.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصاد: نتائج دراسة
تقييم المسيرة الإنمائية خلال الفترة1970-
1988، ص123-137.
- نقلاً عن: أحمد الفنيش وآخرون: التعليم العالي في ليبيا-
مرجع سابق، ص22.
- مؤتمر الشعب العام - قانون رقم(1) لسنة 1992 بشأن
تنظيم التعليم العالي المادة الثانية .
نقلاً عن: أحمد الفنيش وآخرون التعليم العالي في ليبيا -
مرجع سابق، ص23.
- المرجع السابق، ص24.
- مرجع السابق، ص23.
- مرجع السابق، ص25.
- مرجع السابق/ص27-28.
- نادية بن يوسف : التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية
(المائدة المستديرة) ندوة جامعة الفاتح في 19 من شهر
الطير 2003- مجلة دراسات - السنة الرابعة- العدد
الثالث عشر- المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب
الأخضر 2003، ص202.
- المرجع السابق ، ص202-203.
- سعد الدين إبراهيم وآخرون: مستقبل النظام العالمي
وتجارب تطوير التعليم - منتدى الفكر العربي - عمان-
مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي-
1989، ص325.
- شكري عباس حلمي : من محاضرة له القيت في المؤتمر
القومي السنوي للمركز تطوير الجامعي ((تطوير
المناهج في الجامعات، رؤية مستقبلية 16-18 ديسمبر
1997م.
- أحمد الفنيش وآخرون: التعليم العالي في ليبيا مرجع
سابق، ص369.